التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

2643-2382 ISBN

التحرير — الأحد 11 جمادى الأول 1447هـ الموافق لـ 2 نوفمبر 2025 م — العدد 565 الثمن 1000 مليم — التحرير

مشروع دستور دولة الخلافة
القضاء

المادة ٨٨ – يُعيَّن قاضي المظالم من قِبَل الخليفة، أو من قبل قاضي القضاة، أما محاسبته وتأديبه وعزله فيكون من قبل الخليفة أو من قبل قاضي القضاة إذا أعطاه الخليفة صلاحية ذلك. إلّا أنه لا يصح عزله أثناء قيامه بالنظر في مظلِمة على الخليفة، أو معاون التفويض، أو قاضي القضاة المذكور، وتكون صلاحية العزل في هذه الحالات لمحكمة المظالم.

اقرأ في هذا العدد

- بين الذهب و الدولار
- التصويت داخل النظام العلماني يؤدّي إلى الاندماج
- سوريا الجديدة والحرب على الإسلام السياسي
- هل الرباعية هي المحطة الأخيرة في حرب السودان؟؟
- فصل جديد من فصول التآمر على غزة
- تحريك أصحاب الهمم للقيام بواجبهم

كلمة العدد

استعظموا غياب شرح فصول الميزانية، ولم يحركهم غياب أحكام الله عن حياتنا!!

اهتزّ فريق من نواب "مجلس نواب الشعب" لما اعتبروه امتهانا لمركزهم النيابي، وانتقاصا من دورهم الرقابي، وذلك إثر عقد لجنة المالية والميزانية بـ "مجلس نواب الشعب" يوم الخميس 23 أكتوبر 2025 جلسة مشتركة مع لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، وذلك للشروع في دراسة مشاريع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي وقانون المالية لسنة 2026، حيث " فوجئ " نواب الغرفتين النيابيتين بعرض وزارة المالية لقانون المالية لسنة 2026 دون إرفاقه بوثيقة شرح الأسباب. أثار تصرف وزارة المالية هذا حفيظة بعض " نواب الشعب "، باعتبارهم تصرف الوزارة " سابقة تاريخية وغير مألوفة في المسار التشريعي التونسي... وذلك لأن وثيقة شرح الأسباب تمثل جزءا جوهريا من الملف القانوني، إذ تقدَّم من خلالها التفسيرات والمبررات المتعلقة بكل فصل من فصول مشروع القانون، بما يتيح للبرلمان تقييم الخيارات الاقتصادية والجبائية على أسس واضحة وشفافة". ومن وجه آخر اعتبارهم كذلك " أن هذا التجاوز لا يمكن اعتباره مجرد سهو إداري، بل يعكس، وفق تعبيره، اختلال عميقا في المنهجية المتبعة داخل وزارة المالية وتراجعا في مستوى الانضباط المؤسسي الذي يفترض أن يميّز إحدى أهم الوزارات السيادية في الدولة ". وأن غياب الوثيقة التفسيرية يحدّ من قدرة اللجان البرلمانية على دراسة مشروع الميزانية دراسة دقيقة ومسئولة.

كان إنكار هؤلاء النواب على وزارة المالية تصرفها هذا لاعتبار هيكلي، من جهة، تمثّل في تغييب وثيقة شرح الأسباب تلك لما له من آثار سلبية على عملية تقييم الخيارات الاقتصادية والجبائية على أسس واضحة وشفافة، ولاعتبار إجرائي، من ناحية أخرى، حيث اتهم النواب وزارة المالية بالتقصير المتعمّد، والتدني في مستوى الانضباط المؤسسي، وذلك لما يجرّه هذا التمشّي أو ذاك من خطر على إحسان إدارة الشأن العام، وكذلك ضبط آلية سير دواليب البلاد. فإذا كان اعتبار السادة النواب سلوك وزارة المالية، غير المسبوق في عرف العلاقات بين السلطة التنفيذية والتشريعية قد دقّ ناقوس الخطر، فعمدوا إلى التحذير منه وطالبوا بتدارك الأمر قبل استفحاله، فإنه يحق للمراقب المنصف أن يسائل " نوّابنا "، وهم المثقلون بالأمانات الجسام، عن الدفق الهادر للأخطار التي عمت حياتنا حتى لم يعد المرء يدرك أيها يدفع أولا!!

ـ إذا كان حجب وزارة المالية وثيقة شرح أسباب فصول مالية السنة القادمة، وتقديركم خطر ذلك على تقييم الخيارات الاقتصادية والجبائية، ألم تدركوا بعد خطر الحكم بغير ما أنزل الله، والتشريع على غير هدي منه، على تقييم الخيارات الفكرية، والسياسية، والاقتصادية... وحتى الجبائية على الأمة قاطبة، وقد استمرأتم الجلوس، باختياركم، على مقاعد التشريع؟

ـ ألا يشكل الخضوع لأعداء الله ـ العالم الغربي الكافر المستعمر ـ بتبني منهجهم في الحياة، واستمداد العون المالي والتقني منهم، وفتح أبواب الاستثمار في ديارنا أمامهم على أفضل الشروط وأرفقها بهم، واعتمادهم مراجع باتخاذهم مستشارين في كل شأن من شؤوننا، زيادة على التنازل لهم عن إرادتنا من حيث تقييم الخيارات... ألا يشكل كلّ ذلك تراجعا في مستوى الانضباط المؤسسي، وقد نصبتم أنفسكم ممثلين لطيف من أمة الإسلام بملء إرادتكم؟

ـ ما أهون أن تسقط وزارة المالية، سهوا أو عمدا، وثيقة شرح أسباب فصول مالية السنة القادمة، أمام ما أسقطه تنفيذيو البلاد ومشرعوها، من وثائق شرح أسباب تخلّيهم عن الإرادة والسيادة و القيادة، وعن الثروة في البر والبحر وفي سمائنا، فهل يصح الحديث عن السابقة التاريخية غير المألوفة في التشريع التونسي، وقد أسقطت أحكام رب العالمين كلها؟

ـ وهل يضيرنا كثيرا إن كان التشريع في عمومه ـ في باب الأموال أو غيره ـ استأثرت به السلطة التنفيذية دون التشريعية، وهو على كل حال قائم على غير دليل شرعي، حتى تقام حوله النوائح؟

ستظل النواحي الإجرائية التي يتزيّى بها من لا يدرك ماهية العملية التشريعية في مبدإ الإسلام، كونها ملكة استنباط الحكم الشرعي من دليله، من مثل الحديث عن ضرورة العمل المشترك بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية من أجل تحقيق المصلحة العامة، هي صعيد الصراع السياسي الوحيد الذي استطاع الفكر الغربي أن يأسر فيه من انضبع من أبنائنا بمفاهيمه. وستظل النواحي الإجرائية تلك والإصرار على التشبث بها، هي وهم القناعة أنه على درب الفلاح ما استقام عليها. وسيبقى على المخلصين من أبناء الأمة أن يدركوا أن صادق جهدهم هدر، ما لم يؤسس على تقوى الله وإدراك واع لحقيقة الحياة، فغياب الحكم الشرعي من حياتنا هو أصل كل بلاء. قال سبحانه وتعالى: [فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا] ـ النساء 65 ـ

نريد دولة الرعاية لا دولة الجباية

في نطاق الحد من التهرب الضريبي قامت المصالح الأمنية مصحوبة بالمصالح الاقتصادية بمداهمات شملت خاصة مدينة منزل بوزلفى و بني خلاد و المناطق المجاورة لأصحاب المستودعات "القراجات" التي تقوم بتسويق منتجات القوارص لفائدة الفلاحة في الجهة. كما قامت نفس المصالح بمداهمة "القراجات" في مدينة الجم مما تسبب في غضب شعبي انجر عنه قطع الطريق الرابطة بين مدينتي صفاقس وسوسة وحرق للعجلات المطاطية مما استدعى تدخل المصالح الأمنية لفتح الطريق.

و قد شهدت هذه الأيام تكثيف للدوريات الأمنية مصحوبة بالمصالح الاقتصادية و المصالح حفظ الصحة و السلامة المهنية على عدة طرقات رئيسية و ذلك للحد من التجارة العشوائية الغير منتظمة. نتج عن ذلك غضب في صفوف الفلاحين ومنتجي القوارص و كل من له صلة بترويج هذا المنتوج من خضارة و من أصحاب القراجات.

مما أجبر السلطة الممثلة في ولاية نابل للتدخل و ذلك بعقد اجتماعات مكثفة مع ممثلين عن الفلاحين بحضور رئيس الاتحاد الجهوي للفلاحة و رؤساء الاتحادات المحلية ببني خلاد و منزل بوزلفى و قد حضر الاجتماع ممثلين عن المصالح الأمنية و الاقتصادية و الصحية و قد أفضى هذا الاجتماع لمشروع الحد التهرب الضريبي و ذلك بمنح رخص ترويج و بيع المنتجات الفلاحية تحت النظام التقديري و هو نظام جبائي يحمي المنخرطين من الخطايا و من حجز المنتجات الفلاحية على مستوى الطرقات و من القراجات .

و قد أدّى هذا الوضع المرفوض من جلّ الفلاحين و من أصحاب القراجات و خاصة الخضارة إلى وضعية احتقان مما دفع بأبواق السلطة في وسائل الإعلام المرئية و المسموعة و المقروءة بعقد برامج بحضور خبراء الاقتصاد الذين أكدوا أن لا حل إلا الانخراط تحت نظام الجباية التقديري حتى يتسنى الحد من التهرب الضريبي.

و هل حقا هذه هي الحلول الوحيدة لتنظيم تسويق المنتجات الفلاحية و هل سيمر هذا المشروع بقوة السلطة خاصة و أن أكثر المتدخلين في هذا الميدان من منتجين و تجار و خضارة رافضين له إلى حد الآن . و هل هناك حلول خارج منظومة الرأسمالية التي أذاقت الناس ضنك العيش طيلة عقود و هل اشرفت دولة الجباية على النهاية الغارقة في الديون الربوية من المؤسسات الدولية مصاصي دماء الشعوب و التي أصبح فيها كل فرد مرهون بأكثر من خمسة الاف دولار أمريكي

أين تذهب المداخيل الضخمة للمنتجات الفلاحية المتعددة و التي حققت أرقام قياسية خاصة صابة الزيتون و التمور و الحبوب و القوارص ناهيك عن منتوجات أخرى يقع تصديرها مباشرة للخارج مثل شريحة الطماطم و معجون الطماطم و الهريسة على سبيل الذكر لا للحصر.

و في الختام نقول إن واجب الدولة الحقيقي ليس الإبداع في كيفية جباية أموال الناس ولا في كيفية التفريط في ثرواتهم، بل الإبداع في كيفية رعايتهم وسد حاجاتهم الأساسية وتمكينهم من إشباع ما هو من الكماليات قدر المستطاع، وتمكينهم أيضا من الانتفاع بموارد البلاد وثرواتها وأرضها ومائها ومراعيها، وهو ما لا يقوم به النظام الرأسمالي الذي يبدع فقط في جباية أموال الناس بعد التفريط المستمر بموارد البلاد وثرواتها.

إن الأمة اليوم في أشد الحاجة لنظام حكم يصلح الناس، ويرعى شؤونهم، فقد فشلت كل المبادئ التي ساست الناس فملأت الأرض جورا وظلما. ولا نظام يصلح هذه البشرية وينتشلها من مستنقع الرأسمالية المتوحش سوى نظام الإسلام، الذي جاءت أحكامه رحمة للفلاحين و للمنتجين و للتجار و لغيرهم، و بتطبيقها ننال رضوان رب العالمين في ظل دولة الخلافة الجامعة لا دولة التفرقة دولة سايكس بيكو.

الأستاذ علي المكي

ماذا تعني عودة تونس إلى الأسواق المالية العالمية..؟

الخبر: وزيرة المالية و إمكانية طرح قرض رقاعي بالسوق المالية العالمية

قالت وزيرة المالية، مشكاة سلامة الخالدي، إن تونس تدرس إصدار قرض رقاعي بالسوق المالية العالمية خلال سنة 2026 بمبلغ قدره 400 مليون يورو. وأضافت خلال جلسة استماع مشتركة للجنتي المالية والميزانية بمجلس النواب و مجلس الجهات والأقاليم حول الخطوط العريضة لميزانية الدولة لسنة 2026، أن قرار العودة للسوق المالية العالمية منذ 2019 هو خيار مدروس و ستقدمه الدولة بشروطها خاصة مع تحسن الرقم السيادي للدولة، حسب تعبيرها.

التعليق: من جهته قال موقع البورصة دوت كوم المتخصص في الأخبار المالية والاقتصادية، نقلًا عن وكالة رويترز ، إن الحكومة التونسية تخطط لإصدار سندات بقيمة 470 مليون دولار خلال عام 2026، في أول عودة لها إلى السوق المالية العالمية منذ عام 2019.

ووفقًا للموقع، تسعى تونس إلى تعبئة تمويلات خارجية بنحو 6.8 مليار دينار (ما يعادل 2.3 مليار دولار)، فيما ستبلغ موارد الاقتراض الداخلي حوالي 19 مليار دينار، وذلك استنادًا إلى وثيقة مشروع قانون المالية للسنة المقبلة.

فقرار العودة للسوق المالية العالمية منذ 2019 بحسب وزيرة المالية هو خيار مدروس و ستقدمه الدولة بشروطها خاصة مع ارتفاع الترقيم السيادي للدولة الذي تحسّن وفق الأنباء الرسمية التي نقلت أن تونس تمكنت من تسديد كامل ديونها الخارجية لسنة 2025 بنسبة 125%، قبل 3 أشهر من نهاية العام الجاري بفضل اتباع ما سمّته "سياسة التعويل على الذات" ، وأثار هذا الخبر جدلا واسعا بين من اعتبره دليلا على نجاعة السياسة الاقتصادية التي تتبعها حكومة الرئيس قيس سعيد، وبين من رأى فيه خبرا مضللا لا يعكس إنجازا حقيقيا بقدر ما يندرج في سياق تسويق سياسي ، ويرى هؤلاء أن ما وقع تداوله يفتقر إلى الدقة والمصداقية، إذ لا تزال للدولة التزامات مالية حتى نهاية العام الحالي، كما أن طريقة تمويل عمليات التسديد اعتمدت بالأساس على مزيد من الاقتراض وسياسة التقشف.

و عن سياسة التقشّف المتبعة من طرف الحكومة علّق النائب ظافر الصغيري في مداخلته في جلسة الاستماع إلى وزيرة المالية أمام لجنتي المالية بالبرلمان والغرفة الثانية المنعقدة صباح يوم الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 على سداد تونس ديونها الخارجية واصفا الأمر بالجيد وتوجه بالشكر لوزارة المالية على الجهد المبذول، فيما تساءل عن سداد الديون الداخلية من بينها عدم سداد مستحقات الصيادلة والمقاولين ومنظومات الحليب والمخابز ونقص المساعدات الاجتماعية مما تسبب في إفلاس عديد المستثمرين. واعتبر الصغيري أن الدولة بصدد إنهاك القطاع الخاص بعدم دفع مستحقاته مع الحفاظ على تطبيق الجباية عليه بشكل متواصل واصفا هذا بالمنطق الأعرج.

ماذا يعني إصدار قرض رقاعي أو إصدار سندات..؟

ويُقصد بالقرض الرقاعي ، أو السند الدولي، قيام الدولة بطرح سندات مالية للبيع في الأسواق العالمية للمستثمرين الأجانب — مثل البنوك وصناديق الاستثمار — مقابل تعهدها بسداد المبلغ بعد فترة محددة مع فائدة متفق عليها. وتُعتبر هذه الأداة وسيلة لتعبئة موارد مالية من الخارج لدعم ميزانية الدولة وتمويل المشاريع الكبرى.

التتمة في الصفحة 3

التصويت داخل النظام العلماني يؤدّي إلى الاندماج

في كثير من الأحيان، يدعو الأئمة والمجالس والزعماء الدينيون، المسلمين في هولندا للتصويت جماعياً والمشاركة في اللعبة السياسية للنظام العلماني. نظامٌ، من منطلق جوهره ومحتواه، يُعارض الإسلام ويُهمّشه، ويحاول حصره في المسجد أو غرفة المعيشة.

العلمانية ليست إطاراً محايداً، بل مبدأ فُرض بعنف على المسلمين في جميع أنحاء العالم. إنّ الوضع الكارثي الذي تعيشه الأمة الإسلامية يُعزى في معظمه إلى هذه الأسس العلمانية التي بُنيت عليها البلاد الإسلامية. لقد أدّت هذه الأسس إلى الانحطاط والذلّ والغربة عن الإسلام. غزّة هي المثال الأشد إيلاماً على ذلك: مليارا مسلم يراقبون بينما لا تزال الأنظمة موالية للأجندات الغربية، ومصالحها الخاصّة، وحماية الأساس العلماني.

إنّ حقيقة أنّ حتى مجالس الفقه والفتوى قد "أجازت" المشاركة في بعض الحالات أمرٌ ذو دلالة، إذ لا حاجة إلى فتوى فيما هو حلال. وذلك لأنّ الحكم في جوهره حرام؛ والانحراف هو الإباحة. لذا، من غير النزاهة تقديم هذا الانحراف على أنه شرعية مطلقة، دون تفكير نقدي أو إدراك لاحتمالية الوقوع في الأخطاء. إنّ رفع ما هو في الأصل حرام مطلقاً إلى حلال خطوة بالغة الخطورة.

ومع ذلك، يصوّر بعض الأئمة المشاركة في النظام العلماني من خلال التصويت على أنها حلال فحسب، دون أي نقد، وهذا تضليل. كما يُقدم على أنه أمرٌ تقدمي، ويُفترض أنه يصب في مصلحة الجالية المسلمة في هولندا. لكن العكس هو الصحيح. فالمشاركة في هذا النظام تؤدي حتماً إلى الذوبان وفقدان الهوية. وبالمشاركة، يتحوّل التركيز من طاعة شريعة الإسلام إلى البراغماتية والتنازلات. يتمسّك المسلمون بالمصدر ذاته الذي تسبب في سقوط الحضارة الإسلامية وهو العلمانية. كيف يمكن للمرء أن يتوقع أن تؤدي المشاركة في هذا الأساس إلى الكرامة أو التقدم؟!

إنّ التنازلات المقدمة ليست علامات تقدم، بل هي استسلام. عندما يقتصر المسلمون على حلول مؤقتة في الإطار العلماني، فإنهم يختزلون أنفسهم إلى مجتمع راضٍ بالفتات. المشكلة الحقيقية هي غياب هدف أسمى، حيث لا توجد رؤية لاستبدال الإسلام بالعلمانية التي تُسيطر على البلاد الإسلامية. وما دام هذا غائباً، فسيبقى المرء عالقاً في البراغماتية والتعديلات السطحية التي لا تُحدث تغييراً حقيقياً.

ولهذا السبب تثير الدعوة إلى التصويت إشكالية كبيرة. فهي تفضي بالمسلمين إلى اختزال طموحاتهم في مصالح آنية، بينما رسالتهم الحقيقية أعظم بكثير. إنها إعادة الإسلام كاملا والعمل على عودة نظام إسلامي يرتقي بالأمة ويعيد مكانتها في العالم.

من يغفل هذا الهدف الأسمى ويتشبث بالمؤقت، سيغرق لا محالة في التقليد ويرى هويته تتآكل. في حين إنّ الرسالة الحقيقية للمسلمين ينبغي أن تكون استبدال الإسلام بالعلمانية، لا التورط في العلمانية.

لا نقول هذا من باب العداوة، بل من باب النصيحة الصادقة، لأننا نهتم بالمسلمين ونحرص على مستقبل الأجيال القادمة. يجب أيضاً أن يُسأل بصراحة: هل سبق لمجالس الإفتاء والعلماء الذين أجازوا ذلك أن عارضوا العلمانية بمثل هذه الشِّدة، وهل التزموا علنا باستبدالها بالإسلام؟ ما دام هذا غائباً، فسيبقى حكمهم أحادي الجانب ومُشكلاً.

الأهمية الحقيقية لا تكمن في الاعتراف بالعلمانية، بل في التمسك بمبادئ الإسلام والعمل على تحرير الأمة من هذا النظام المفروض، باستبدال نظام الإسلام به. من يتبنى هذا الهدف الأسمى وحده يعمل بصدق من أجل مستقبل المسلمين ونهضتهم.

أوكاي بالا
الممثل الإعلامي لحزب التحرير في هولندا

بين الذهب والدولار

أقدمت أمريكا في عهد الرئيس نيكسون بتاريخ 1971/8/15 على إلغاء اتفاقية بريتون وودز الخاصة بتثبيت سعر الذهب بقيمة 35 دولاراً لكل أونصة من الذهب. وكان الدافع الرئيس لذلك القرار التاريخي هو الزيادة الهائلة بكميات الدولار الصادرة عن البنك الفيدرالي، خاصة تلك الأموال التي خصصتها أمريكا لإنقاذ أوروبا والتي عرفت بمشروع مارشال. وقد تجمع لدى أوروبا ما يقدر بـ10-40 مليار دولار مع حلول سنة 1971، ما قيمته بالذهب حسب اتفاقية بريتون وودز 11,2-40,8 طناً من الذهب. وهو يفوق ما لدى أمريكا من احتياطي ذهب حسب إحصائيات عام 1971 والتي كانت تعادل 10 آلاف طن. فلم يكن أمام أمريكا أي خيار إلا إلغاء الالتزام بقاعدة بريتون وودز التي تسمح للبنوك المركزية العالمية أن تستبدل بما لديها من دولارات ذهبا. فبالرغم من معارضة أوروبا خاصة فرنسا لأمريكا حين ألغت العمل بالاتفاقية، إلا أن أمريكا استمرت في قرارها، وأرغمت أوروبا على السير في هذا الطريق، خاصة عندما تمكنت من إقناع (أو إجبار) منظمة أوبك وعلى رأسها السعودية أن تستبدل بقاعدة الذهب مقابل الدولار، قاعدة البترول مقابل الدولار بما عرف بقاعدة البترو-دولار.

وحين النظر إلى العلاقة بين الدولار والبترول والعلاقة بين الدولار والذهب نجد أن هناك معضلة كبيرة أمام النظام النقدي الذي تسيطر عليه أمريكا. فأمريكا بعد انفلات الدولار من قيد الذهب، ومن ثم من قيد النمو الاقتصادي الذي عمل ريغان على فكه خلال دورة حكمه 1980-1988، سمحت بإصدار كميات هائلة من الدولارات تفوق ما لديها من ذهب أو منتجات متداولة في الأسواق المحلية والعالمية.

وقد وصلت الدولارات في السوق العالمي إلى كميات كبيرة جدا. فالنقد المتوفر على شكل نقد حقيقي (كاش)، والذي يعرف بقيمة (M0) يصل إلى 8.3 تريليون دولار، وكمية الدولارات المتداولة من خلال الشيكات البنكية (M1) تساوي 56,7 تريليون دولار، وإذا أضيف لها حسابات التوفير الخاص بالبنوك (M3) وقيمتها ٥٧ تريليون، تصبح كمية الدولارات على المستوى العالمي 123 تريليون دولار. ومع ذلك فإن مجموعة EBC المالية العالمية تقدر قيمة الدولارات على مستوى العالم بـ471 تريليون دولار. ما يعني أن كمية المال المقدر بالدولار يمكن أن يستنزف كل ما يتوفر من ذهب في العالم سواء تم إنتاجه أم ليس بعد. حيث إن كمية الذهب التي اكتشفت على مستوى العالم حسب مؤسسة الاستقراء الجيولوجية الأمريكية تقدر بـ244 ألف طن، يضاف إليها 50 ألف طن يقدر وجوده في باطن الأرض. فإذا تم اعتبار كمية الذهب المكتشف مع الذهب المتوقع اكتشافه لاحقا بقيمة 300 ألف طن، فإن ذلك يعني أن ما يتوفر من دولارات والتي أصدرها البنك الفيدرالي أو التي يمكن أن يستعملها يكفي لشراء كل ما في العالم من ذهب حسب السعر الحالي بأقل من 7٪ من كمية الدولارات المتوفرة في العالم.

صحيح أن الذهب ليس هو القاعدة التي تحكم النقد، وأن تحويل الدولارات إلى ذهب ليس مفروضا بشكل قسري على الدول، ولكن الشيء الوحيد الذي ضمنته أمريكا بعد إلغائها اتفاقية بريتون وودز هو ثبات سعر التداول بين الذهب والدولار. وهنا تكمن خطورة تكدس الدولارات بشكل هائل والتي تكفي لشراء كل الذهب العالمي 15 مرة.

ومن ناحية أخرى فإن ما اصطلح عليه من التضخم فإنه يعني زيادة ملحوظة لكمية النقد المتداول أو القابل للتداول مقابل ما هو موجود من سلع يمكن شراؤها بالنقد المتوفر. صحيح أن التضخم يمكن أن يقاس بما هو موجود من مواد مستهلكة كالغذاء، أو مستعملة كالآلات أو استراتيجية كالسلاح، ولكن يبقى الذهب هو أهم مؤشر على التضخم، خاصة إذا أصبح عليه إقبال كبير للاستثمار أو التخزين. وإذا نظرنا إلى كمية وقيمة الموجودات التي يستعملها الناس على مستوى العالم موزعة على المواد الغذائية والأدوية، والحربية، والصناعات الفضائية والصناعات التكميلية، ومعها الذهب فقد بلغت عام 2023 حوالي 40 تريليون، وعام 2024 بلغت 64 تريليون دولار. وإذا قارنا هذه القيمة بالنقد المتداول فقط، والذي يبلغ 160 تريليون دولار، أدركنا مدى خطورة الوضع المالي على المستوى العالمي. ويجب هنا ملاحظة الارتفاع الكبير بين قيمة البضائع المتداولة خلال عامي 2023 و2024 والذي بلغ 4 تريليون دولار. وهذه الزيادة الفظيعة هي زيادة أسعار البضائع والمواد المستهلكة والاستراتيجية، وليس زيادة في الاستهلاك بالضرورة.

وما يتداول اليوم ويلاحظ بشكل بارز والذي يتعلق بأسعار الذهب، إنما ذلك لأن الذهب هو المادة التي يمكن زيادة سعرها بشكل كبير دون خلق فوضى عالمية. فبدل رفع أسعار الربا بشكل كبير لكبح التضخم، وزيادة ملحوظة في المواد الاستهلاكية، تتوجه الأنظار إلى الذهب كملاذ جيد حيث إن ارتفاع أسعاره لا تؤثر على حياة الناس، بل إن ارتفاع أسعاره ينظر له على أنه فرصة استثمار، وليس مظهرا من مظاهر التضخم الذي يعاني منه أكثر سكان العالم.

والحاصل أن القضية الأساسية التي تتمحور حولها قضايا ارتفاع الأسعار سواء في الذهب أو غيره من البضائع، هو نتيجة طبيعية للقضية الرئيسية والمتمثلة في عملية إصدار النقود. فالعالم عاش قرونا طويلة يتعامل ماليا بنقد واحد هو الذهب أو ما ينوب عنه من نقد متداول. وهذا النظام لا يمكن أن يعاني من التضخم مطلقا. بل على العكس فإن زيادة الإنتاج تؤدي دائما إلى خفض الأسعار بشكل طبيعي. على عكس النظام الرأسمالي الذي فرضت أمريكا الجزء المالي منه.

ويبقى السؤال: هل من الممكن العودة إلى نظام الذهب بحيث يصبح الذهب هو النقد المتداول عالميا ويجري تقدير أسعار كافة الجهود والأموال بالذهب والفضة مثلا؟ إن الجواب لا يتعلق بنظام مالي فحسب، بل بالنظام الاقتصادي ككل، وبالنظام السياسي الذي يستطيع أن يتخذ قرارات اقتصادية بغض النظر عن مواقف الدول الأخرى. وهذا أمر الحديث به أسهل من العمل بمقتضاه، فهو قرار يستفز الدولة الأولى في العالم أمريكا، التي تعتبر فصل الذهب عن أي قاعدة نقدية هو أحد الأسس التي ترتكز عليها في تحقيق سيادة كبيرة على العالم. وقد رأينا كيف أن أوروبا وهي الدول الأقدر على مواجهة أمريكا، على الأقل قبل 55 عاما حين ألغت قاعدة الذهب، لم تتمكن من الوقوف أمام أمريكا. وكذلك الاتحاد السوفيتي لم يجد أي وسيلة لتحدي أمريكا في قرارها ذاك، واكتفى بشراء العملات الأجنبية بذهب حقيقي من أجل شراء بضائع من دول العالم المختلفة، وإن كان قد قلص استيراده للبضائع العالمية بشكل كبير.

وحتى اليوم، فإن نشوء منظمات مثل بريكس وشنغهاي، تتحدث بحذر كبير عن النظام النقدي العالمي. وجل ما يتحدثون به هو التجارة البينية بين أعضاء هذه المنظمات، باستخدام نقدهم الخاص. ولا ترقى استراتيجيتهم إلى إصدار نقد يعتمد على الذهب مطلقا.

لقد تمكنت أمريكا من جعل النقد وسيطرة الدولار، قضية استراتيجية في تعاملها مع العالم، وأي خروج عنها قد يؤدي إلى عواقب كبيرة جدا، والدول الأقوى في العالم تدرك ذلك تماما، وتعمل جاهدة لعدم استفزازها.

من هنا كان تحدي نظام النقد العالمي، لا بد أن يكون جزءا من تحدي النظام العالمي برمته سواء على الناحية الفكرية المبدئية، أو الناحية الاقتصادية ومنها المالية، أو السياسية. وهذا لا يتوفر أبدا إلا في الخلافة، التي تملك النظام السياسي والاقتصادي، القائم على فكر مستنير، وتملك السيطرة على أهم الموارد الطبيعية كالغاز والنفط والمعادن، كما تملك السيطرة على المعابر المائية المهمة في العالم. هذا بالإضافة إلى طاقة بشرية هائلة. فدولة الخلافة القائمة قريبا بإذن الله هي الوحيدة التي تستطيع أن تقدم للعالم أجمع نظاما ماليا مصحوبا بنظام اقتصادي وسياسي وبشري قائم على فكر مبدئي لا ينبني على المصلحة مطلقا سواء الآنية أو المستقبلية.

كتبه الدكتور محمد جيلاني

اعتمد مجلس الأمن الدولي، اليوم الجمعة، قرارا ينص على أن منح الصحراء الغربية "حكما ذاتيا حقيقيا تحت السيادة المغربية قد يكون الحل الأنجع" للقضية القائمة منذ 50 عاما، ويدعو الأطراف المعنية إلى الدخول في مفاوضات على هذا الأساس.

وصوتت لصالح القرار 11 دولة من الدول الـ15 الأعضاء بمجلس الأمن، في حين امتنعت روسيا والصين وباكستان عن التصويت، ولم تشارك الجزائر في التصويت.

ويدعو القرار جميع الأطراف إلى الانخراط في المفاوضات بناءً على خطة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب لأول مرة إلى الأمم المتحدة عام 2007.

فوز عميل أمريكا حسن وتارا في ساحل العاج

أعلن مساء يوم 2025/10/27 عن فوز حسن وتارا لولاية رابعة في ساحل العاج وذلك بعد انتخابات جرت قبل يومين. وقد وصل إلى السلطة لأول مرة في انتخابات 2010 ضد الرئيس السابق لوران غباغبو عميل فرنسا الذي لم يرد أن يتنازل عن السلطة وكان الجيش الموالي لفرنسا يدعمه. إلا أن الضغط الأمريكي أجبر غباغبو على التنحي والقبول بنتائج الانتخابات.

ومن ثم فاز حسن وتارا في انتخابات 2015 و 2020. وقد نال تأييد أمريكا له بعدما عمل لديها في صندوق النقد الدولي ليفرض سياساته المجحفة على البلاد. وقد أصبح رئيس وزراء في بلاده عام 1990.

وحالت فرنسا صاحبة النفوذ في البلاد دون أن يتولى وتارا رئاسة البلاد.

يظهر أن النفوذ الفرنسي قد ضعف في ساحل العاج إلى حد كبير، فلم تتمكن من الإتيان بعملائها مرة أخرى. حيث إن ساحل العاج كباقي الدول الأفريقية محل صراع دولي بين الاستعمار القديم المتمثل بفرنسا وبريطانيا، وبين الاستعمار الجديد المتمثل بأمريكا. علما أن أكثر هذه البلاد هي بلاد إسلامية إذ أغلبية السكان تتشكل من المسلمين في أكثرها. إلا أن مصيبتها هي في ضحالة الوعي الفكري والسياسي وصعود العملاء على أكتاف الناس، فهم الذين يمكّنون الاستعمار من بسط النفوذ في البلاد ومن ثم نهب ثرواتها وإبقاء أهلها فقراء أو معدومين.

تتمة ماذا تعني عودة تونس إلى الأسواق المالية العالمية..؟

إنّ عودة تونس إلى الأسواق المالية العالمية بحسب الوزيرة أصبحت وشيكة ، و أسواق المال تعني بورصات الأسهم والسندات ، والأوراق المالية ، والبورصات التجارية و هذه يتحكم فيها قراصنة المال وكبار المضاربين الذين دأب سعيهم من أجل إغراق البلاد في دوامة الديون وفرض التبعية الاقتصادية عليها و بالتالي يزداد الفقر وتتضاعف المشاكل حيثما حلّت هذه القروض و التي باتت وسيلة فعالة لإخضاع الحكومة و الدولة عموما و جعلها فاقدة للإرادة السياسية ، بحيث لا تخطو أي خطوة إلا وفق توصياته، و ممنوع أي خروج عن الخط المرسوم.

المشاكل الاقتصادية لا تحلّ بالاقتراض

المشاكل لا تحل بالاقتراض، لان القروض وسيلة لبسط النفوذ، وسلاح سياسي في يد الدول المقرضة و الجهات المانحة تستخدمه لتفرض به سياستها ونظَامها على البلد الذي يأخذ هذه القروض، و أما تذرع وزيرة المالية بأن القرض خيار مدروس و ستقدمه الدولة بشروطها أو هو ميسر و طويل الأجل، فإن الخطر الذي يكمن في مثل هذه القروض التي توضع لآجال طويلة، هو التغافل عن تسرب هذه الديون للأرصدة الشخصية والتساهل عند استحقاقها حتى تتراكم وتصبح مبالغ ضخمة تعجز البلاد عن تسديدها، فيبدأ تدخل الدول المقرضة إما مباشرة أو عن طريق المؤسسات المستخدَمة في الإقراض، ويجري فرض برنامج للتصحيح الاقتصادي يتضمن شروطاً مهلِكة مثل تخفيض سعر العملة، وتقليص الإنفاق الحكومي، وخصخصة المشاريع العامة، وتعويم أسعار العديد من السلع، ورفع الرسوم على بعض المواد والخدمات مثل المحروقات والمياه والكهرباء، وفرض ضرائب جديدة، وغيرها من الإجراءات التي تجعل اقتصاد البلد والسياسة المالية فيه في قبضة الدول المقرِضة و الجهات المانحة.

إنّ اعتماد الدولة في موازنتها على مصادرها الذاتية ورفض الاستجابة للضغوط الدولية ورفض المساعدات الدولية وقروض بنوكها، وهو ما يؤدي إلى امتلاكها لقرارها وبالتالي إنفاق الأموال على المشاريع المنتجة التي توفر المال الكافي لرعاية شؤون الناس، وهذا يحتاج إلى تغيير النظام الرأسمالي العلماني بنظام الاقتصاد في الإسلام الذي يقضي على أساس الفساد، التي نبتت منها كل الشرور، من مؤسسات ربوية، و نظام احتكاري ، و تحكمات اقتصادية ، و شركات عملاقة تتحكم بالأسعار و الأجور.

بقلم أ.محمد زروق

سوريا الجديدة والحرب على الإسلام السياسي

لقد بات واضحاً لكلّ مراقب مدرك للسياسات الدولية والإقليمية في منطقة شرق المتوسط أنّ ما يجري في سوريا إنّما يجري في سياق الخطّة الشاملة لأمريكا في المنطقة. هذه الخطّة كانت ثمّة عقبات أمامها ودأبت أمريكا على تذليلها منذ تداعيات عملية طوفان الأقصى وما أتى بعدها، من تدمير لغزّة ومحاولة القضاء على القوّة العسكرية لحماس، ومن تدمير القوّة العسكرية لحزب إيران اللبناني في لبنان وسوريا، ومن قصف للبرنامج النووي في إيران نفسها. ومِن قبل كانت أمريكا قد أشغلت روسيا بحرب أوكرانيا. وعليه فإنّ الخطّة التي وضعتها أمريكا للمنطقة تسير قُدماً. والملاحظ حالياً أنّ الدولة الأكثر طواعية لخطّة أمريكا هي سوريا، ففي غزّة ما زالت حماس تفاوض، وفي لبنان ما زال حزب إيران يناور، وإيران نفسها ما زالت تناور أيضاً بحثاً عن صفقه تحفظ لها ما أمكن من قوّتها ونفوذها في المنطقة. أمّا في سوريا فالأمور تجري بشكل انسيابي جدًا ضمن السياسة الأمريكية، حيث نرى تماهياً شبه تامّ بينها وبين سوريا، والشواهد على ذلك تتراكم يوماً بعد يوم، وآخرها مشاركة رئيسها في اجتماعات الأمم المتحدة وما جرى على هامشها من لقاءات. وأهمّها اللقاء مجدَّدا برئيس أمريكا، إضافة إلى المقابلة التي أجراها معه القائد السابق للقيادة الأمريكية الوسطى في الجيش الأمريكي ورئيس جهاز سي آي إيه سابقاً ديفيد بيتريوس، والتي اتسمت بالتناغم والعلاقة الودّية. وكان قد سبقها عدد من المواقف التي تؤكّد التوافق بين الطرفين على قطع دابر "الإسلام السياسي" في سوريا. ففي شهر آب/أغسطس الفائت قال المبعوث الأمريكي الخاصّ إلى سوريا توم براك: "يجب إيجاد صيغة تضمن الحفاظ على وحدة وثقافة ولغة جميع المكوِّنات بعيدا عن تهديد الإسلام السياسي". وقد لاقاه أحمد الشرع بكلام متناغم معه، ولكنه مستفزّ للمسلمين، حين صرّح في لقاء إعلامي موسّع بأنّ المبدأ الإسلامي فاشل! وحين قال أيضاً: "لا نستطيع استيراد أنظمة جاهزة أو استيراد أنظمة من التاريخ ونسخها وتطبيقها على سوريا"، وبالطبع لا يمكن تأويل هذا الكلام إلّا بأنّه يرفض إقامة أنظمة الإسلام في سوريا، إذ لا أحد يطالبه باعتماد النظام الروماني ولا اليوناني ولا الفارسي... وإنّما السؤال المتكرّر هو: هل ستعتمد سوريا الجديدة الشرع الإسلامي نظاما لها؟

وقد كان من قبل في خطابه بمناسبة إعلان ما يسمّى بالهوية البصرية لسوريا قد تحدّث عن هوية حضارية لسوريا وأهلها عمرها آلاف السنين، وهذا تصريح بأنّ حضارة أهل سوريا ليست جزءا من الحضارة العامّة للأمّة الإسلامية والتي تبدأ مع بداية التاريخ الإسلامي، وإنّما هي هويّة وحضارة تاريخيتان خاصّتان بأهل سوريا تعودان إلى ما قبل الإسلام بآلاف السنين. والمفارقة العجيبة أنّه بينما كان نظام حزب البعث وآل أسد البائد يتاجر بالبُعد القومي العربي المبتذل، أتى الجولاني لينسب سوريا إلى قوقعة أصغر مصطنعة، هي قوقعة الهويّة الوطنية!

وفي هذا السياق أيضاً يأتي موقف نظام سوريا بقطع الطريق على جماعة "الإخوان المسلمون" من أن تفتتح لها فرعاً في سوريا، ولا يخفى أنّ هذا الموقف يأتي متماهياً مع قرار الأنظمة الإقليمية التابعة للقرار الأمريكي بحظر أيّ نشاط أو حتى أيّ وجود للجماعة، بما في ذلك النظام الأردني الأعرق في احتواء جماعة الإخوان. وقد تولّى كبر هذا الموقف في سوريا السمسار الإعلامي للجولاني أحمد موفّق زيدان، كما تولّى من قبل تبرير حملة الاعتقالات التي شنّها الجولاني في إدلب على نشطاء حزب التحرير الذين ما زال معظمهم في سجون إدلب حتى الآن.

ثمّ كانت الصدمة الأخيرة لأهل سوريا في السياق نفسه حين أصدر وزير التربية قراراً بتقليص عدد حصص الثقافة الإسلامية من القليل الذي هو أربع حصص أسبوعياً إلى الأقلّ الذي هو حصّتان أسبوعياً لصالح مادّتي الموسيقى والفنون! وفي السياق نفسه، وبعد انتشار فيديوهات لطلاب مدارس يردّدون هتافات إسلامية في سوريا -أبرزها هتاف "قائدنا للأبد سيّدنا محمّد" - أصدرت وزارة التربية والتعليم تعميماً يتضمّن منع ترديد أيّ شعار أو نشيد في المدارس العامّة والخاصّة في جميع المراحل التعليمية، وذلك إلى حين اعتماد النشيد الوطني للجمهورية العربية السورية! والشعار الرسمي الخاصّ بالوزارة، وفق الأصول الدستورية والقانونية المقرّرة، كما أوضحت في تعميم وجّهته إلى مديري التربية والتعليم في المحافظات أنّه يمنع منعا باتًّا في جميع المدارس العامّة والخاصّة ترديد أيّ نشيد أو شعار من أيّ نوع كان، وذلك بناء على مداولات المجلس الأعلى للتربية.

كلّ هذه الإجراءات تشير بوضوح إلى أنّ نظام دمشق لا يكتفي باعتماد دستور وضعي وبالحكم بالكفر، وإنّما ينفّذ توجيهات أمريكا بمنع أيّ مظهر للإسلام في الدولة ودوائرها ومدارسها وجامعاتها وأجهزتها العسكرية والأمنية، بل وحتى حظر أيّ نشاط سياسي يتّخذ من العقيدة الإسلامية أساساً وأنظمة الإسلام منهجاً له.

وكانت وزارة الدفاع السورية قد أصدرت قراراً تنظيمياً جديداً أواخر آب/أغسطس الفائت يقضي بمنع استخدام أو تثبيت أيّ شعارات أو رايات غير معتمدة رسمياً على الزيّ العسكري، بما في ذلك الرموز ذات الدلالات الدينية مع الالتزام حصرياً بالشعار الرسمي المعتمد من الوزارة، وذلك بعد أن كان كثير من العسكريين يثبتون شهادتي أن "لا إله إلّا الله وأنّ محمداً رسول الله" على أزيائهم العسكرية.

والسؤال بعد ذلك كلّه: هل سيقبل أهل سوريا بالعلمانية وينسون المشروع الإسلامي واستئناف الحياة الإسلامية وينصرفون عن حضارتهم وعن نظامهم الإسلامي؟ الجواب هو أنّ الزمان لن يطول قبل أن يكتشف أهل سوريا المؤامرة التي تهدف إلى فرض العلمانية عليهم. بل قد بدأوا يشعرون بالصدمة وهم يرون الاعتداء على أدنى مظاهر الإسلام في تعليم أولادهم. فليست الحالة الآن سوى حالة استثنائية ومرحلة عبور، ستكتشف بعدها النخبة الواعية، ولا سيّما النخبة التي تلتزم الإسلام وتستند إلى عقيدته، أنّ المشروع القائم في سوريا الآن هو مشروع علماني، وأنّه يشكّل جزءا من الخطّة الأمريكية للمنطقة، وحينئذ سيتصاعد النضال والكفاح من أجل استئناف الحياة الإسلامية، ومَن أحرى من أهل الشام عقر دار المؤمنين بأن يكونوا في طليعة هذا المشروع؟

عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
كتبه أحمد القصص

هل الرباعية هي المحطة الأخيرة في حرب السودان؟!

يوم السبت 2025/10/25م، قال كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والأفريقية، مسعد بولس، إن أطراف اللجنة الرباعية بشأن السودان وافقوا على إنشاء لجنة مشتركة لتعزيز التنسيق بشأن الأولويات العاجلة في السودان، وأضاف بولس عبر منصة إكس، أن الاجتماع الذي استضافته أمريكا في واشنطن أمس، وشاركت فيه مصر والسعودية والإمارات، ناقش سبل وقف التدخل الخارجي في الأزمة السودانية، ودفع عجلة الانتقال إلى حكم مدني.

وأشار بولس إلى أن الدول الأعضاء في اللجنة ناقشوا سبل التوصل إلى هدنة إنسانية عاجلة، وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في السودان، كما أكدت الرباعية الدولية التزامها بالبيان الصادر في ١٢ أيلول/سبتمبر الماضي بشأن السودان.

تزامن اجتماع الرباعية هذا مع ما رشح من مفاوضات غير مباشرة، بين الجيش وبين قوات الدعم السريع في واشنطن برعاية أمريكية، وبالرغم من نفي الحكومة السودانية لخبر المفاوضات، إلا أن الأخبار المؤكدة أن وزير الخارجية السوداني موجود هو الآخر في واشنطن، على رأس وفد يضم عسكريين، وقالت الخارجية السودانية في بيان لها بعد تأكيد سفر وزير الخارجية إلى أمريكا، إن زيارة الوزير تأتي في سياق الجهود المستمرة لتطوير العلاقات بين الخرطوم وواشنطن، ومواصلة الحوار حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك دعم السلام في السودان... الخ، هذا البيان هو اعتراف ضمني بأن هناك مفاوضات تجري في واشنطن أيا كان شكلها وطبيعتها.

واضح من تصريح بولس، وما صدر من بيان للرباعية في 2025/09/12م، أن أمريكا لم تصل بعد إلى إنهاء الحرب وإيقافها بصورة نهائية، وإنما الحديث عن هدنة لثلاثة أشهر أشبه بالهدن التي كانت في منبر جدة بداية الحرب عام ٢٠٢٣م، فإذا وقفنا على بيان الرباعية، نجد أن نصوصه لا تتحدث عن إنهاء الحرب في هذه المرحلة، وإنما تركز على هدنة وإدخال مساعدات إنسانية، حيث جاء في البيان: (... ودعا البيان إلى هدنة إنسانية لمدة ثلاثة أشهر مبدئياً لتمكين وصول المساعدات الإنسانية بسرعة إلى جميع أنحاء السودان).

إن أمريكا هي من يمسك بملف الحرب في السودان منذ بدايته، ولم تسمح لأية دولة بالتدخل فيه، لأنها هي من يقف وراء إشعال هذه الحرب، وهي التي تمدد أجلها حتى تنضج طبختها، فمعلوم أن سبب هذه الحرب هو الاتفاق الإطاري الذي لو تم تنفيذه كما هو لخرجت أمريكا من السودان، وبالتالي ضاع الحكم من العسكر، فأمريكا كانت وما زالت تحكم سيطرتها على السودان عبر قادة العسكر، وعندما اندلع الحراك الثوري في السودان استغل رجال أوروبا، وبخاصة بريطانيا الوضع لأخذ السلطة لصالح المدنيين الموالين لأوروبا، وظل الأمر سجالا بين الفريقين حتى كان الاتفاق الإطاري الذي يجعل السلطة كاملة للمدنيين، بل يجعل لهم سلطة على العسكر، لذلك أوعزت أمريكا لرجالها في قيادة الجيش، وقوات الدعم السريع بافتعال هذه الحرب حتى يبعدوا رجال أوروبا من المدنيين.

وبالرغم من مرور أكثر من عامين ونصف، لم تستطع أمريكا ورجالها القضاء على رجال أوروبا بالرغم من شيطنتهم، وإلصاقهم بالدعم السريع، كما أن أمريكا أيضاً تريد من هذه الحرب سلخ دارفور من السودان كما فعلت بجنوب السودان عن طريق عميلها جون قرنق، فهي الآن تسعى لجعل دارفور في يد عميلها حميدتي. عمليا، دارفور كلها في يد قوات الدعم السريع إلا جيوب من الفاشر التي استمرت في السيطرة عليها.

وبالرغم من الفظائع التي تقوم بها ضد المدنيين العزل في الفاشر من حصار وقتل وتجويع، إلا أن أمريكا لا تقوم بعمل جدي لإدانة هذه الجرائم، وإن فعلت فإنها من باب ذر الرماد في العيون، وقد أشركت معها الجيش، بل حتى عملاؤها في المنطقة لا نسمع منهم إدانة صريحة للأعمال الوحشية التي تقوم بها قوات الدعم السريع في الفاشر وغيرها، حتى تواترت الأنباء بسقوطها في يدها.

وبحسب تغريدة لكبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والأفريقية مسعد بولس، فإن الولايات المتحدة وشركاءها في الرباعية متحدون في التزامهم بدعم الشعب السوداني وتخفيف معاناته، مؤكداً أن الإدارة الأمريكية تولي الملف الإنساني والأمني في السودان أهمية قصوى. (إندبندنت عربية 2025/10/26)

ويبدو أن أمريكا بعد أن سقطت الفاشر في يد قوات الدعم السريع، وأصبحت دارفور تحت سيطرتها بالكامل، فإن الرباعية ستسرع في المفاوضات بين الطرفين، تفضي إلى سيطرة كاملة لقوات الدعم السريع على أراضي دارفور، حتى إذا أرادت أمريكا فصل دارفور فعلت كما فعلت من قبل حيث فصلت جنوب السودان عبر المفاوضات وباسم السلام المزعوم!!

فيا أهل السودان، هل تنتظرون من أمريكا التي أمدت كيان يهود بكل أسلحة الدمار لقتل إخواننا في غزة، في ظل تقاعس حكام المسلمين عن نصرتهم، أن توجد لكم سلاماً، ومن قبل هي من فصل جنوب السودان؟!

إن الواجب علينا أن نعي أولاً على أن أمريكا هي عدو للإسلام والمسلمين، ولا يمكن أن يأتي منها الخير، وأن نعي أن ما يجري في السودان، هو مؤامرة ينفذها قادة الجيش، وقادة قوات الدعم السريع، فيجب الوعي على ذلك، ومنع تقسيم السودان، حلم أمريكا، والعمل الجاد من أجل إقامة دولة تمنع الكفار المستعمرين من التدخل في شؤوننا، وهي دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فهي وحدها القادرة على طرد نفوذ الكفار المستعمرين من بلادنا، وتعمل على وحدة البلاد باعتبارها قضية مصيرية، بل وتعمل من أجل توحيد جميع بلاد المسلمين في كيان واحد، وهو كائن إن شاء الله، فهو وعد الله سبحانه وبشرى رسوله ﷺ، فما علينا إلا أن نعمل لإيجادها مرضاة لله سبحانه وتعالى، فنعيش في ظلها أعزاء كرماء، وما ذلك على الله بعزيز.

* الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان

أزمة سدّ النهضة: بين تشابك الأطراف الدولية وضرورة الحسم

الخبر :
أثار البيان المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومصر في أكتوبر 2025 غضب إثيوبيا التي وصفته بـ"الإشكالي ومخيب للآمال"، معتبرة أنه يتبنى "المزاعم الاستعمارية" لمصر تجاه نهر النيل. وأكدت إثيوبيا أن النيل مورد مشترك لإحدى عشرة دولة، وانتقدت إصدار البيان في إطار ثنائي متجاهلاً مصالح دول الحوض الأخرى، مما يضر بمسارات التعاون الإقليمي. في المقابل، برز موقف أمريكي في بيان شديد اللهجة على منصة إكس ، حيث دعا الدبلوماسي الأمريكي السابق تيبور ناغي مصر إلى التخلي عن "المماحكات السياسية" والانخراط بشكل مهني مع إثيوبيا في الحلول التقنية. وتشير التوقعات إلى أن إدارة ترامب قد تتبنى دوراً وسيطاً أكثر فاعلية، مع تركيز على الحلول العملية بدلاً من الاصطفاف الدبلوماسي، في مفارقة واضحة مع الموقف الأوروبي.
التعليق :
إن غياب الموقف الشرعي المبدئي في مواجهة القضايا المصيرية لا يمكن أن يؤدي سوى إلى الارتهان في خطط استعمارية براغماتية تخدم مصالح أصحابها وتدخل مصر في حلقة من التيه والتنازل لن تتوقف عند حد، لأن الطامعين لا يعرفون الشبع، ولا يحترمون إلا من يثبت وجوده ويحمي حدوده ومصالحة أمته بإرادته الذاتية. الحلّ العملي الذي يدعو له سفير أمريكيا يعني الاستسلام و الرضاء بالخطّة الأمريكية الهادفة إلى قضم أطراف مصر وعزلها عن محيطها وقضايا أمتها التي كانت تاريخيا صاحبة الحسم فيها. في حين يتطلب الموقف السياسي المبدئي فضح التدخل الأمريكي الماكر ومنع وساطته في هذا الملف بل قطع المفاوضات العبثية التي لم تزد الوضع إلا سوءاً، واتخاذ إجراءات عملية لمنع أي تهديد مائي لأهل مصر والسودان، لأن الماء ليس ملفاً تفاوضياً بل قضية حياة أو موت. إن التحكم في مياه النيل عبر النظم الفعالة التي أسستها الخلافة الإسلامية والتي استمرت لقرون كانت من أهم عوامل الاستقرار والازدهار في مصر وكامل شعوب المنطقة، حيث جمعت أحكام الإسلام بين البعد الاقتصادي والسياسي و الجانب الإنساني. ولقد برهنت الأزمات المتعاقبة في العالم الإسلامي أن غياب دولة الخلافة كان عاملا مركزيا في تقهقر المسلمين وتمزقهم، واستباحة أعداء الدين لديارهم وأعراضهم، مما يقتضي من أبناء الأمّة وخاصّة أهل القوة فيها، أن يقفوا وقفة رجل واحد لاستعادة سلطانهم المسلوب وذلك بإقامة خلافة راشدة على منهاج النبوة تحفظ موارد الأمّة وأمنها، وتدير أنهارها وسدودها، وتقلع المستعمر بأشكاله الناعمة والصلبة من بلادنا ، وتزيل الحدود التي زرعها بين أبناء الأمّة الواحدة.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

فصل جديد من فصول التآمر على غزة

جاء وقف إطلاق النار الذي فرضه ترامب في غزة، بدايات شهر تشرين الأول/أكتوبر 2025، شبكة إنقاذ أو طوق نجاة لنتنياهو، الذي استفز عناده شعوب العالم كله، لا سيما أوروبا وأمريكا، وأوجد تحولات عميقة في المواقف الشعبية تجاه كيانه الغاصب. كما كان لجماً لأطماع الكيان التي تورده موارد تتنافى مع مصالحه، حيث كانت هذه الحرب الوحشية أداة تشويه لصورته على مستوى العالم، بل باتت أداة تثوير للرأي العام ضده وضد داعميه ومؤيديه، حتى صارت زعامات العالم الداعمة تخشى من التورط في شكاوى للجنايات الدولية بتهمة التورط في الإبادة الجماعية.

كما جاء هذا الاتفاق في صورة نجاح للأنظمة الموالية لأمريكا في المنطقة، حيث قدمت نفسها في صورة المنقذ لغزة من الموت والدمار، حتى يتسنى لها التدخل في فرض شروط أمريكا بنزع سلاح المقاومة، وتحويل برامج إعادة البناء - التي تسوَّق في صورة المساعدة والإغاثة - إلى الناحية الاستثمارية لصالح أمريكا، من خلال ربطها بمعادلات واشتراطات وصفقات نفوذ سيادي يفتح المجال لاستغلال ما يمكن استغلاله من منافع في المراحل القادمة.

يفكر ترامب أن يجد صيغة معينة يجعل لنفسه من خلالها يدا على غزة وما فيها.

وقد حفظت أمريكا لحكام العرب خط الرجعة، إذ جعلت بعض من شاركوا في مداولات وقف النار يصرحون بأنهم خُدعوا، ولم يتم إطلاعهم على المقترح الحقيقي لوقف النار، وأن المقترح المعروض عليهم كان مختلفاً عما تم إنجازه. لكنهم بهذا يريدون أن يظهروا بمظهر المخدوع، فذلك خَيْر من مظهر المتآمر، بخاصة أن كيان يهود لا يتقيد باتفاقاته، ويسارع إلى نقْض العهد في كل حال، والخروج عن التزاماتهَ لأدنى المبررات.

ولو تأملنا في مواقف الإعلاميين التابعين لهذه الدول، لوجدنا أن هذه الأنظمة بَلَغَت مدى أبعد مما بلغته أمريكا نفسها في العداء لفلسطين وأهلها؛ فقد صَرَّح بعض الإعلاميين التابعين للإمارات بأنهم غاية في الاكتئاب لأن الاتفاق أبْقَى على حركة حماس في الفترة الانتقالية، ولم يتم استبعادها من المشهد السياسي بالكلية. فإذا كان إعلاميو هذه الكيانات قد وصلوا أبعد مِما وصله ترامب وَفْقَاً للتسريبات الأخيرة في الواشنطن بوست، التي نفسه، فكيف نصدق أنهم خُدعوا بعرض مقترح كشفت عن تحالف بين كيان يهود وست دول عربية يختلف عن الاتفاق الذي توقف إطلاق النار بموجبه؟!

أما عن حركة حماس، فقد وافقت على العنوان العام، وتركت التفاصيل للمفاوضات، لكن ترامب بنى على هذه الموافقة، واختطف المشهد ليبني عليه، معتمدا على صلف القوة، وفرارا من الحالة السياسية العالمية التي نقلت قضية فلسطين إلى مركز السياسة العالمية بقوة راسخة تزداد يوماً بعد يوم، أملاً في أن يطفئ حالة الغليان العالمي التي جعلت سياساته وسياسات الغرب كله محل احتجاج شعبي عارم.

وما زالت دولة يهود، رغم موافقتها مكرهة على الاتفاق، تحاول تفسيره للتفلت منه، ومحاولة تحقيق ما لم تحققه من أهداف حربها على غزة. وهي سائرة في خروقات متعددة للاتفَاق، بدعوى عدم التزام حماس به، وهي بذلك تكرر النموذج الذي سلكته مع لبنان. بل هي تتفلت وتحاول جعل مسألة ضم الضفة مسألة قانونية، بإعطائها الشرعية من خلال تصويت الكنيست عليها، ما اضطر ترامب إلى الرفض العلني لسياساتها، بل والتهديد بقطع المعونات عنها.

وحيث إن هذا الكيان يهود تمتع بوجود وضع دولي يجعله مصلحَة استراتيجية للغرب، تستدعي الدفاع عنه في كل حال، بل وتجعل الدول العربية - التي يفترض أن تكون في مواجهته - خادمة له، متعاونة معه، تقدم له المال والعتاد والدعم السياسي والعسكري وغيره، وتبكي العيون، إنه موقف كرب وذل وفزع عظيم، لا يُنجي منه إلا عمل خالص موافق لأمر الله. قال رسول الله : «الْكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْعَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ».

فيا حملة الدعوة، يا من رضي الله لكم أن تكونوا جنوده في الأرض: اعملوا العمل الصالح الصائب، كما طلبه الله لا كما تراه الأهواء أو تمليه المصالح. اثبتوا على الطريق، أخلصوا النية، وتمسكوا بالفكرة والطريقة، واصبروا كما صبر أولو العزم من الرسل.

فلنكن أيها الإخوة من الذين يتركون أثراً لا يُمحى، من الذين يسطرون بدمائهم وكلماتهم طريق الخلافة والنصر، فإن هذا الدرب، وإن طال، هو درب العزة والخلود، فلنشد العزم، ونتجهز ليوم العرض الأكبر، فالدعوة تنادي، والنصر يقترب، والأمة تنتظر منا الكثير.

أيها الإخوة، يا حملة الدعوة: تأملوا ما ورد في الأثر عن أبي ذر: "جدد السفينة فإن البحر عميق، وأكثر الزاد فإن السفر طويل، وأخلص العمل فإن الناقد بصير، وخفف الحمل فإن العقبة كؤود"، نعم، فالبحر عميق، والفتن تموج، والناس تتخبط، ولكن أنتم على نور من ربكم، فاجعلوا سفينتكم متينة مشدودة بحبال الإيمان، ولا تحملوها إلا العمل الخالص، فالميزان دقيق، والناقد بصير.

لنكن من أصحاب الهمم العالية، لا نرضى بالدون، ولا نساوم على الحق، ولا نركن للراحة، فصاحب الهمة هو من باع نفسه لله ليقيم دينه، يرى في الخلافة وعداً من الله لا شك فيه، ويعلم أن النصر مع الصبر، وأن العاقبة للمتقين.

قال الله تعالى: [إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ] فمن نصره الله فلا غالب له، ومن خذله الله فأنّى له الفوز؟! إن أمامنا أمة تتطلع للتغيير، أمامنا دماء في غزة تنادي، وصرخات من المسجد الأقصى تستغيث، وخيانة تطوق البلاد من كل جهة، فهل قمنا للحق، فصرخنا في وجه الباطل، وتحركنا لنصرة دين الله؟! فلنتذكر قول الحسن البصري: "الدنيا ثلاثة أيام: أما الأمس فقد ذهب بما فيه، وأما الغد فلعلك لا تدركه، وأما اليوم فلك فاعمل فيه". نعم اليوم هو يومنا، فلنعمل فيه، ولنغتنم ما بقي من أعمارنا، فلنعمل فإننا على طريق نبينا، وإن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً.

أيها الإخوة يا حملة الدعوة: نعم، دعوتنا بيضاء نقية كفلق الصبح، لا يشوبها غبش، ولا تعتريها شوائب، دعوتنا لا تقوم على عصبية، ولا تربطها روابط النسب أو المصلحة أو الجغرافيا أو المصالح الدنيوية، بل رابطتنا هي العقيدة، ومبدؤنا هو الإسلام، ومنطلقنا هو رضا الله سبحانه وحده لا شريك له. «كونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَاناً» هذه وصية رسولنا ، ونحن نرجو أن نكون ممن تَحقق فيهم هذا المعنى، فآخى الإسلام بين الأنصار والمهاجرين، وكانوا من أعظم النماذج للتضحية والإيثار.

أيها الإخوة: إن حمل الدعوة ليس وظيفة أو ترفاً فكرياً، بل هو عمل الأنبياء والرسل، ووراثة طريقهم، وسير على خطاهم، فهو شرف عظيم ومسؤولية جسيمة. قال رسول الله : «لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلاً خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ»، فكم من الناس اليوم يحتاجون للهداية؟ وكم من المظلومين ينتظرون الفرج على أيدينا؟! فهل نرضى أن نعيش بلا غاية؟ أن نكون رقماً زائداً في الحياة؟! أن تمر أعمارنا ونُسأل: ماذا أنجزنا لديننا وأمتنا؟!

كلا والله، فلنكن من السابقين، من المبادرين، من الذين يتركون الأثر لا الأنين، ويبنون لا ينتظرون.

قال تعالى: [قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ]، فهي طريق واضحة، على بصيرة، لا غموض فيها ولا ريبة، دعوة إلى إقامة الدين، وتحقيق وعد الله سبحانه بخلافة على منهاج النبوة.

أيها الإخوة: لسنا ممن يعيش ليأكل ويشرب فقط، بل نحن أمة رسالة، أمة قيادة، أمة هداية. فلنختر أن نكون كعمر وسعد وصلاح الدين وخالد... رجال غيروا مجرى التاريخ، تركوا بصماتهم نوراً، وسيرتهم عطراً، وأثرهم شاهداً.

فيا من تصلك هذه الكلمات، سارع إلى مغفرة من ربك ولا تلتفت إلى المثبطين، ولا تنشغل بالناعقين، بل كن شعلة أمل، ونور هداية، ولبنة في صرح الإسلام العظيم. فقد قال رسول الله : «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» (رواه مسلم). وهذا الحديث يذكرنا بأن ما يبقى للإنسان بعد موته هو ما قدّمه في حياته من أثر نافع وأعمال صالحة، فالدنيا مزرعة للآخرة، وما نغرسه اليوم نحصد ثمرته غداً. فلنسعَ أن نكون ممن يتركون علماً نافعاً في الأمة، ودعوة مباركة تنتفع بها الأجيال، وذرية صالحة تواصل طريق الحق، فهذا هو الاستثمار الحقيقي الذي لا يخسر أبداً.

اللهم اجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، اللهم اجعلنا من الذين يستجيبون لدعوتك، ويعملون لإقامة دينك، ويثبتون حتى يروا النصر بأعينهم أو يلقوك وأنت عنهم راضٍ. آمين.

عبد المحمود العامري – ولاية اليمن

تحريك أصحاب الهمم للقيام بواجبهم